

مؤشر الحرية الاقتصادية في دول مجلس التعاون 2019-2026: تفكيك الدرجة بين المكوّن المالي والمكوّن المؤسسي

قراءة في المكونات الاثني عشر التي يتألف منها المؤشر، ومصدر تفوق دول المجلس على المتوسط العالمي

53.7	91%	52%	70.2
درجة قطر في ركيزة سيادة القانون، مقابل 92.1 في ركيزة حجم الحكومة	حصة الركيزة نفسها من فارق السعودية عن المتوسط العالمي	حصة ركيزة حجم الحكومة وحدها من فارق قطر عن المتوسط العالمي	درجة قطر في إصدار 2026، والمرتبة 31 بين 176 اقتصادًا

الدرجة الكلية في مؤشر الحرية الاقتصادية متوسط حسابي بسيط لاثني عشر مكوّنًا متساوية الوزن، موزعة على أربع ركائز. وثلاثة من هذه المكونات (العبء الضريبي والإنفاق الحكومي والصحة المالية) تقيس حجم الحكومة وحالة مالياتها العامة، لا جودة مؤسساتها. وفي اقتصاد ريعي تعمل هذه المكونات الثلاثة عمل مؤشر لأسعار الطاقة: غياب ضريبة الدخل يرفع درجة العبء الضريبي إلى ما يقارب 100، وفائض الموازنة يرفع درجة الصحة المالية إلى الحد الأعلى.

وأثر ذلك قابل للقياس. ففارق قطر عن المتوسط العالمي في إصدار 2026 يبلغ 10.6 نقطة، تأتي 5.5 منها من ركيزة حجم الحكومة وحدها، أي 52%. وفي السعودية يبلغ الفارق 5.8 نقطة، منها 5.3 من الركيزة نفسها، أي 91%. وباستبعاد هذه الركيزة تتقارب دول المجلس من المتوسط العالمي أو تنزل دونه.

شكل 1: ركائز مؤشر الحرية الاقتصادية في دول المجلس والمتوسط العالمي، إصدار 2026 (درجة من 100)

الدرجة الكلية	انفتاح الأسواق	الكفاءة التنظيمية	حجم الحكومة	سيادة القانون	الدولة
71.9	62.9	76.3	94.2	54.2	الإمارات
70.2	67.3	67.5	92.1	53.7	قطر
68.5	69.5	64.9	89.9	49.7	سلطنة عُمان
65.7	85.6	73.4	58.3	45.6	البحرين
65.4	57.9	64.7	91.4	47.4	السعودية
59.9	58.6	58.4	77.9	44.4	الكويت
59.9	57.3	62.3	70.5	48.4	المتوسط العالمي

كل ركيزة متوسط ثلاثة مكونات متساوية الوزن. سيادة القانون: حقوق الملكية ونزاهة الحكومة وفعالية القضاء. حجم الحكومة: العبء الضريبي والإنفاق الحكومي والصحة المالية. الكفاءة التنظيمية: حرية الأعمال والعمل والنقد. انفتاح الأسواق: حرية التجارة والاستثمار والحرية المالية. الدرجة الكلية متوسط المكونات الاثني عشر لا متوسط الركائز الأربع، فقد تختلف عنه اختلافًا طفيفًا.

شكل 2: الفارق عن المتوسط العالمي قبل استبعاد ركيزة حجم الحكومة وبعده (نقطة)

الإمارات	6.3	+12.4
قطر	5.1	+10.6
سلطنة عُمان	4.0	+9.0
البحرين	9.2	+6.2
السعودية	0.5	+5.8
الكويت	-1.6	+0.3

حساب الباحث بجمع فروق المكونات عن متوسطها العالمي مقسومة على اثني عشر. البحرين وحدها يرتفع فارقها بعد الاستبعاد، لأن صحتها المالية عند الصفر منذ ست سنوات فتخفّض درجتها لا ترفعها. والكويت تنزل دون المتوسط العالمي.

شكل 3: ركيزة سيادة القانون، إصدار 2026 (درجة من 100)

الإمارات	54.2
قطر	53.7
سلطنة عُمان	49.7
المتوسط العالمي	48.4
السعودية	47.4
البحرين	45.6
الكويت	44.4

تقع دول المجلس الست جميعها في نطاق ست نقاط حول المتوسط العالمي البالغ 48.4، وهو متوسط يضم اقتصادات منخفضة الدخل. فتفوق المجلس في الدرجة الكلية لا يقابله تفوق مناظر في الركيزة المؤسسية.

الدرجة الكلية في دول المجلس تقيس أمرين مختلفين: سياسات تنظيمية وتجارية من جهة، ووفرة مالية مصدرها الطاقة من جهة أخرى. وفصل الاثني عشر لآي استخدام تحليلي للمؤشر في هذه المنطقة.

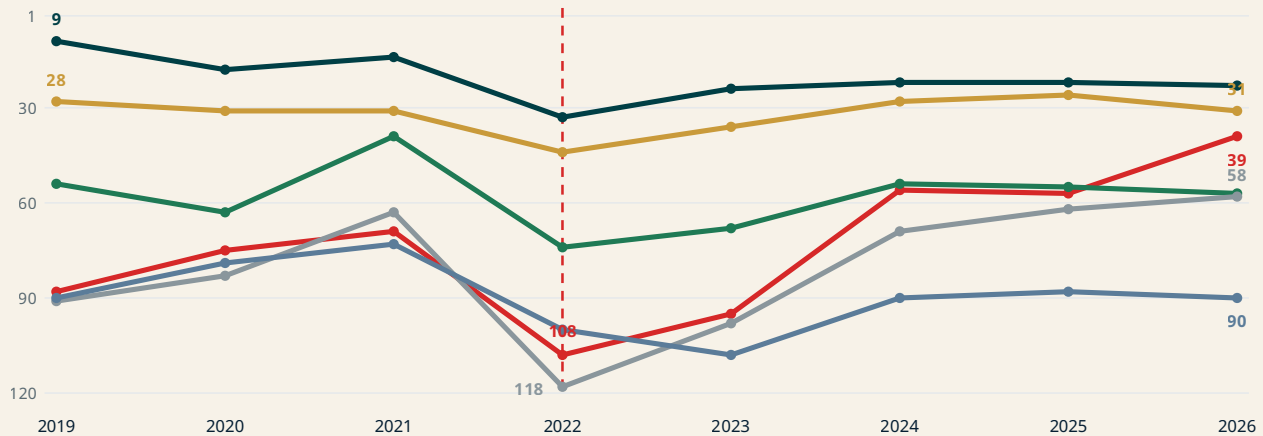
انقطاع 2022 وتقلب الترتيب

هبطت درجات دول المجلس الست جميعها في إصدار 2022، وهبط معها ترتيبها العالمي هبوطًا حادًا: السعودية من 63 إلى 118، وسلطنة عُمان من 69 إلى 108، والإمارات من 14 إلى 33. وفي المقابل لم ينخفض متوسط العالم في السنة نفسها إلا 1.3 نقطة. وبمقارنة تغيّر كل دولة بتوزيع التغيرات في 176 اقتصادًا، تقع خمس من دول المجلس الست في أدنى 13٪ من التوزيع، وتحتل السعودية المرتبة الثالثة عالميًا في حجم التراجع.

ثم عاد الترتيب فارتفع: السعودية من 118 إلى 58 وسلطنة عُمان من 108 إلى 39 خلال أربع سنوات. وتحرك بهذا الحجم صعودًا ونزولًا في مدة قصيرة لا يصف تغيرًا مؤسسيًا في الواقع، بل يرجّح تغيّرًا في مصادر البيانات أو في طريقة احتساب بعض المكونات بين الإصدارات. ويقتضي ذلك تحفظًا صريحًا: كل مقارنة زمنية تعبر سنة 2022 دون الإشارة إلى هذا الانقطاع تنتج استنتاجًا غير سليم.

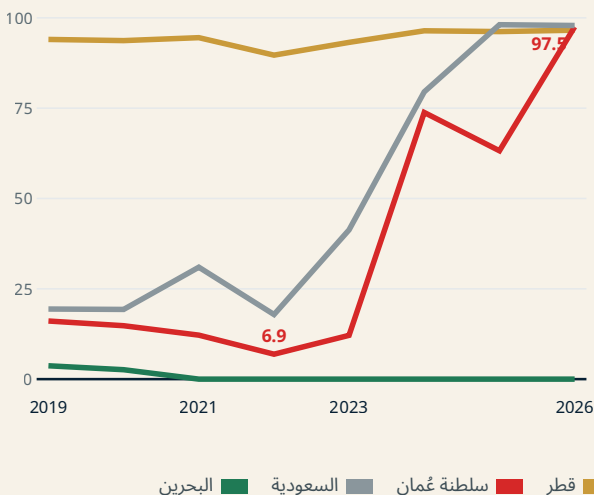
ولا يعني ذلك إهمال المؤشر. فالمقارنة بين الدول داخل الإصدار الواحد تبقى سليمة، لأن المكونات تُحتسب بالطريقة نفسها في السنة نفسها. والمقارنة عبر الزمن تبقى سليمة داخل المكوّن الواحد إن لم يتغيّر تعريفه. أما ما يفقد معناه فهو مقارنة الدرجة الكلية أو الترتيب بين ما قبل 2022 وما بعدها دون تفكيك المكونات.

شكل 4: الترتيب العالمي لدول المجلس، إصدارات 2019 إلى 2026 (المرتبة الأولى في الأعلى)



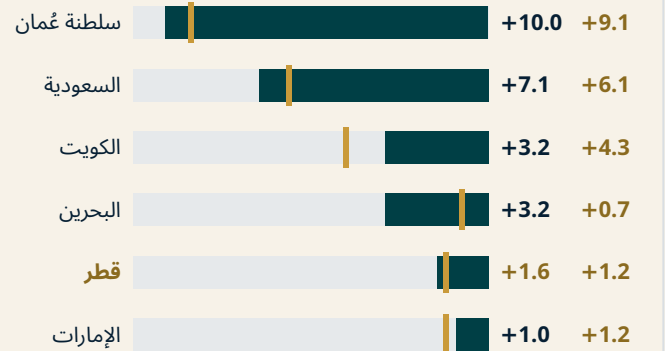
الخط الأحمر المتقطع: إصدار 2022
عدد الاقتصادات المصنّفة يتراوح بين 176 و180 بحسب الإصدار، فالمرتبة قابلة للمقارنة تقريبًا لا تمامًا.

شكل 5: مكوّن الصحة المالية، 2019 إلى 2026 (درجة من 100)



يحتسب المكوّن بوزن 80٪ لمتوسط العجز إلى الناتج في ثلاث سنوات و20٪ للدين العام. فارتفعت درجة سلطنة عُمان من 6.9 إلى 97.5 في أربع سنوات، وثبتت درجة البحرين عند الصفر ست سنوات متصلة.

شكل 6: تغيّر الدرجة الكلية بين إصداري 2023 و2026، ونصيب ركيزة حجم الحكومة منه



حساب الباحث. في سلطنة عُمان 9.12 من أصل 10.0 نقاط، وفي السعودية 6.09 من 7.1. وفي الكويت يفوق نصيب الركيزة التغير الكلي، أي أن بقية الركائز تراجعت.

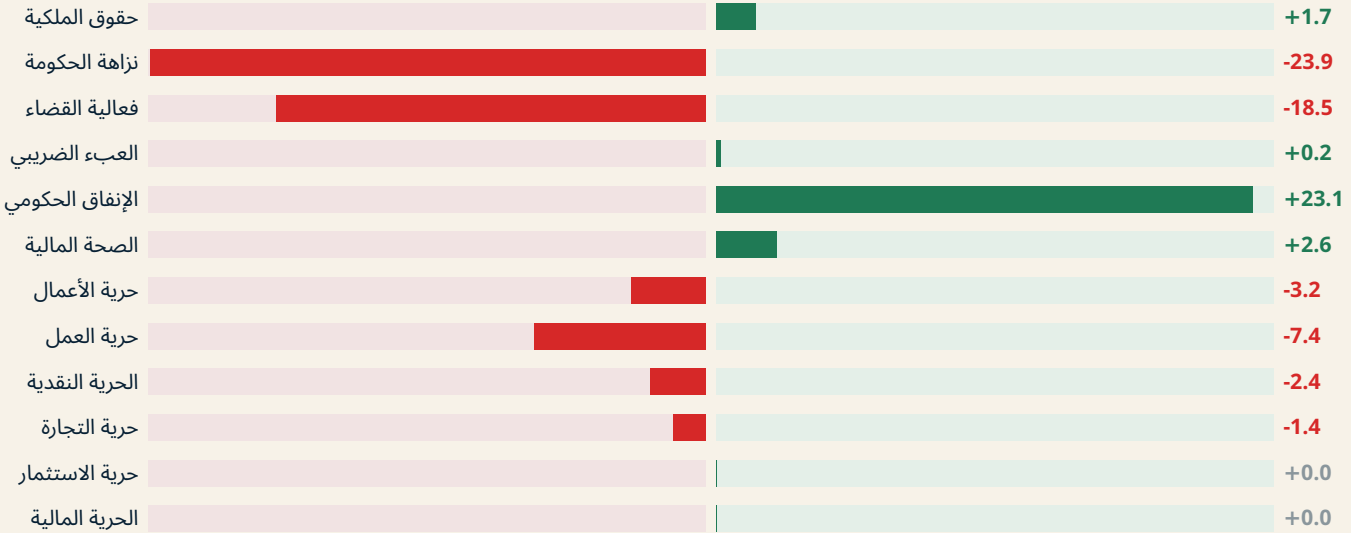
وتبيّن حالة البحرين أن الأمر ليس حتميًا. فصحتها المالية عند الصفر منذ إصدار 2021، أي أن الركيزة التي ترفع درجات جيرانها تخفض درجتها. ومع ذلك تتقدم البحرين على السعودية والكويت في الدرجة الكلية، لأن درجتها مبنية على انفتاح الأسواق (85.6) والكفاءة التنظيمية (73.4)، وهما ركيزتان تعكسان سياسات لا ريفًا. فالبحرين تكسب في المؤشر ما تكسبه بالتنظيم، وجيرانها يكسبون بالفائض.

تحسّن الدرجة في دول المجلس بين 2023 و2026 تحسّن مالي في جوهره. ففي خمس من الدول الست جاء أكثر من 70٪ من الارتفاع من ركيزة حجم الحكومة، بينما بقيت ركيزة سيادة القانون ثابتة أو متراجعة في أربع منها.

قطر: درجة شبه ثابتة وتركيب متغير

انخفضت درجة قطر الكلية من 72.6 في إصدار 2019 إلى 70.2 في إصدار 2026، أي 2.4 نقطة. والثبات الظاهري يخفي إعادة تركيب واسعة: ارتفع الإنفاق الحكومي 23.1 نقطة (أي انخفاض الإنفاق نسبةً إلى الناتج)، وانخفضت نزاهة الحكومة 23.9 نقطة وفعالية القضاء 18.5 نقطة. فما كسبته الدرجة من ركيزة حجم الحكومة خسرتة من ركيزة سيادة القانون تقريبًا بالكامل.

شكل 7: تغيّر مكونات مؤشر قطر بين إصداري 2019 و2026 (نقطة)



■ ارتفاع ■ انخفاض مكوّنان بلا أي تغيّر: حرية الاستثمار والحرية المالية، وقد ثبتا عند 60.0 ثماني سنوات

حرية الاستثمار والحرية المالية تقيمان نوعيان يمنحان بمضاعفات خمس أو عشر نقاط، فينذر تغيّرهما. وثباتهما عند 60.0 يعني أن سدس المؤشر لم يتحرك في قطر ثماني سنوات متصلة، وأنه يضع سقفًا للدرجة الكلية لا يرتفع إلا بقرار تقييمي.

ولهذا التركيب أثر عملي في قراءة موقع قطر. فالدرجة الكلية ترتفع أو تثبت بفعل مكونات لا تعبّر عن بيئة الأعمال التي يواجهها المستثمر أو صاحب المنشأة الصغيرة: العبء الضريبي عند 99.9 لغياب ضريبة الدخل، والصحة المالية عند 96.6 لفائض الموازنة. أما المكونات التي تلامس عمل المنشآت فعليًا (حرية الأعمال وحرية العمل وفعالية القضاء) فقد تراجعت جميعها بين الإصدارين. ومن ثم فإن قراءة الدرجة الكلية وحدها تعطي عن بيئة الأعمال في قطر صورة أفضل مما تعطيه مكوناتها المباشرة.

خلاصات

- 1 تأتي 52٪ من فارق قطر عن المتوسط العالمي في إصدار 2026 من ركيزة حجم الحكومة وحدها، وترتفع النسبة إلى 91٪ في السعودية و55٪ في سلطنة عُمان.
- 2 باستبعاد هذه الركيزة ينكمش فارق السعودية إلى 0.5 نقطة وينقلب فارق الكويت إلى سالب 1.6، بينما يرتفع فارق البحرين إلى 9.2 نقطة لأنها الوحيدة التي لا ترفعها ماليتها العامة.
- 3 تقع دول المجلس الست جميعها في نطاق ست نقاط حول المتوسط العالمي في ركيزة سيادة القانون (44.4 إلى 54.2 مقابل 48.4).
- 4 جاء أكثر من 70٪ من تحسّن الدرجة بين 2023 و2026 من ركيزة حجم الحكومة في خمس دول من ست، وبلغت النسبة 91٪ في سلطنة عُمان و86٪ في السعودية.
- 5 يمثل إصدار 2022 انقطاعًا في السلسلة: هبطت خمس من الدول الست إلى أدنى 13٪ من توزيع التغيرات العالمي، ثم استعادت مواقعها خلال أربع سنوات، وهو نمط لا يفسّره تغيّر مؤسسي.
- 6 في قطر، عوّض ارتفاع الإنفاق الحكومي بمقدار 23.1 نقطة ما خسرتة نزاهة الحكومة (23.9-) وفعالية القضاء (18.5-) بين 2019 و2026، فبدت الدرجة الكلية شبه ثابتة.

المنهجية وحدود القراءة

البيانات من مؤشر الحرية الاقتصادية الصادر عن مؤسسة Heritage، إصدارات 1995 إلى 2026، ويغطي الملف 184 اقتصادًا في الإصدارات الأخيرة و176 منها له درجة كلية. والدرجة الكلية متوسط حسابي بسيط للمكونات الاثني عشر بوزن متساو، وهو ما يجعل مكوّنًا واحدًا قادرًا على تحريك الدرجة بمقدار نقطة كاملة إذا تغيّر اثنتي عشرة نقطة. وتشير سنة الإصدار إلى العدد لا إلى سنة البيانات، إذ يعتمد كل إصدار على بيانات سابقة له بسنة أو أكثر بحسب المكوّن، فلا تُقرأ درجة 2026 بوصفها وصفًا لسنة 2026. والركائز الأربع المستعملة هنا هي تصنيف المؤشر نفسه كما ورد في ورقة تعريفات الملف، أما متوسط كل ركيزة وحصة كل ركيزة من الفارق عن المتوسط العالمي فحساب الباحث بجمع فروق المكونات وقسمتها على اثني عشر، ولا يصدر عن المؤسسة. ولا يقيس المؤشر النمو ولا مستوى الدخل ولا رفاه السكان، بل تقديرات لعناصر بيئة الأعمال والسياسات، وبعضها تقييم نوعي (حرية الاستثمار والحرية المالية) وبعضها مشتق من مصادر ثالثة (حقوق الملكية ونزاهة الحكومة وفعالية القضاء). وأخيرًا فإن الحكم على انقطاع 2022 استنتاج مبني على شكل التوزيع العالمي وعلى تزامن الهبوط في مكوّنين بعينهما، ولا يقوم على وثيقة منهجية منشورة، فيلزم مراجعة ملاحظات المنهجية في إصداري 2021 و2022 قبل البناء عليه.

المصادر: The Heritage Foundation, Index of Economic Freedom, 1995-2026، ملف بيانات جميع الدول والسنوات مع تعريفات المكونات وطرائق احتسابها. الحسابات المشتقة (متوسطات الركائز، حصص الركائز من الفارق عن المتوسط العالمي، تفكيك التغير بين الإصدارات، والمواقع في توزيع التغيرات العالمي) من إعداد الباحث اعتمادًا على الملف نفسه. بحث مستقل لا يمثل أي جهة عمل، وليس منتجًا رسميًا لمؤسسة Heritage، وليس توصية استثمارية.